

# نموذج مقرر مكافحة جرائم الفساد كلية القانون / جامعة قطر

د. اياد هارون الدوري  
أستاذ القانون الجنائي المساعد

ملتقى المبادرة الاكاديمية لمكافحة الفساد  
الرباط / المملكة المغربية

سبتمبر 2018

مقدمة

المحور الأول: فلسفة تدريس مقرر مكافحة جرائم الفساد.

المحور الثاني: توصيف المقرر.

المحور الثالث: مخرجات المقرر آليات التقييم.

المحور الرابع: أساليب التدريس.

المحور الخامس: ربط المقرر بالجهات والهيئات والإدارات المعنية

بمكافحة الفساد والاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.

المحور السادس: الجانب البحثي لمقرر مكافحة جرائم الفساد.

المحور السابع: إشكاليات تدريس المقرر.

التوصيات

## مقدمة

- ▶ في إطار التعاون بين مكتب سعادة النائب العام في دولة قطر وبين جامعة قطر تم توقيع مذكرة تفاهم بين الجانبين ينشأ بموجبها "كرسي النائب العام لمكافحة الفساد" يهدف الى تدريس مادة مكافحة الفساد في جامعة قطر لتأهيل خريجي الجامعة للتعامل مع قضايا الفساد.
- ▶ تم تفعيل مذكرة التفاهم المشار اليها آنفا من خلال طرح مقرر " مكافحة جرائم الفساد " في كلية القانون حيث انطلق تدريسه في خريف 2014.

## المحور الأول: فلسفة تدريس مقرر مكافحة جرائم الفساد

► مقرر مكافحة الفساد وقبل ان يكون مقررا قانونيا او اجتماعيا فهو من المقررات الأخلاقية بامتياز، وبالتالي يتوجب ابتداء اعلاء مبادئ النزاهة والشفافية في نفوس الطلبة وإبراز أهمية مكافحة الفساد في المجتمع وانعكاسها على حياتنا ومستقبل الأجيال القادمة وهو ما يتوجب ان ننتقل من فكرة التعليم التقليدي التلقيني الى التعليم التفاعلي بين الأستاذ والطالب، حيث يشارك الطالب في صنع المعلومة بدلا عن تلقيها ، وهو ما يستلزم مؤهلات خاصة في الأستاذ الذي يتولى تدريسه لانفتاح المقرر على كثير من العلوم الأخرى.

## المحور الثاني: توصيف المقرر

- ▶ يتناول هذا المقرر أسباب الفساد وانواعه وآثاره، وجرائم الفساد في التشريعات القطرية كجرائم الوظيفة العامة ( كجريمة الرشوة وجريمة اختلاس الأموال العامة واستغلال المناصب والمتاجرة بالنفوذ) وكذلك جرائم ذوي الياقات البيضاء وجرائم غسل الأموال والجرائم الالكترونية وغيرها من الجرائم ذات العلاقة بظاهرة الفساد.
- ▶ يناقش المقرر أيضا القوانين واللوائح المتعلقة بهذه الجرائم وآليات الملاحقة الجنائية او استرداد الأموال المتحصلة عن جرائم الفساد وأساليب التحقيق ومعاينة مرتكبيها والتعاون الدولي في هذا المجال .
- ▶ يستعرض أيضا الاحكام المقرر لمكافحة الفساد وفقا للاتفاقيات الدولية وعلى وجه الخصوص اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة 2003 والاتفاقية العربية لمكافحة الفساد لسنة 2010 .
- ▶ كذلك يسلط الضوء على المؤسسات المعنية بمكافحة الفساد في دولة قطر كالنيابة العامة وهيئة الرقابة الإدارية والشفافية ومركز حكم القانون ومكافحة الفساد.

## المحور الثالث: مخرجات المقرر

▶ عند الاستكمال الناجح لهذا المقرر سيكون الطالب قادرا على تحقيق المخرجات التالية:

### أولا - مخرج المعرفة:

1. يتعرف الطالب على تطور ظاهرة الفساد في المجتمعات
  2. يظهر علما بالأنظمة القانونية القطرية المتعلقة بمكافحة جرائم الفساد
  3. يطلع على الأنظمة القانونية المقارنة بشأن مكافحة الفساد كاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والاتفاقيات الإقليمية والاتفاقية العربية لمكافحة الفساد.
  4. معرفة المبادئ التي تقوم عليها مكافحة الفساد.
  5. يتعرف على اهم التجارب الناجحة في مكافحة الفساد في العالم
- ▶ آلية قياس مخرج المعرفة:

يتم قياس هذا المخرج من خلال الأسئلة النظرية والعملية من خلال الامتحانات القصيرة والطويلة وكذلك من خلال المناقشات والمناظرات الصفية.

## ثانيا - مخرج التواصل:

1. يناقش الحجج المتعلقة بنظريات تفسير ظاهرة الفساد وابداء الراي والحجة بكل موضوعية .
2. يتواصل بفاعلية مع الأوساط القانونية ذات الصلة بموضوع المقرر كالنيابة العامة وهيئة الرقابة الإدارية والشفافية ومركز حكم القانون مكافحة الفساد.

## ► - آلية قياس مخرج التواصل:

يتم قياس هذا المخرج من خلال العروض التقديمية لموضوعات المقرر، ومن خلال كتابة تقارير موجزة عن الزيارات الخارجية التي تتم في نطاق المقرر.

### ▶ ثالثا: مخرج مهارات البحث:

- ▶ يُظهر المهارات الفكرية والعملية المطلوبة لتحديد، وبحث، وتقييم وتوليف مسائل الحقائق والقانون والسياسة ذات الصلة بموضوعات علمي الإجرام والعقاب.
- ▶ آلية قياس مخرج مهارات البحث : يتم من خلال تكليف الطلبة بإعداد بحوث وتقارير.

### ▶ رابعا: مخرج مهارات التفكير:

- ▶ يحدد المسائل القانونية والاجتماعية المتعلقة بدراسات وأبحاث ظاهرة الفساد.
- ▶ يطبق التحليل المنطقي والبحث القانوني لمناقشة الحجج التي تستند إليها نظريات تفسير ظاهرة الفساد.
- ▶ يستعرض العوامل الدافعة لجرائم الفساد بهدف العمل على وضع الحلول الكفيلة بمكافحة انتشارها في المجتمع.
- ▶ آلية قياس مخرج مهارات التفكير: من خلال الحلقات النقاشية والاسئلة الشفهية داخل قاعة المحاضرة .



## المحور الرابع: أساليب التدريس

نعتمد في تدريس مقرر مكافحة الفساد في كلية القانون على الأساليب التالية:

### أولاً: المحاضرة

### ثانياً: الحلقات النقاشية

يتم عقد حلقتين أو أكثر في الفصل الدراسي يتم من خلالها مناقشة أهم المشكلات المتعلقة بموضوع المقرر.

### ثالثاً: طريقة الاستكشاف

ويقصد بها تكليف الطالب بواجبات معينة يقوم الطالب باستكشاف المعلومة بنفسه ويقتصر دور الأستاذ في التوجيه والإرشاد

### رابعاً: العصف الذهني

يتم من خلالها طرح أسئلة أو إشكالية على الطلبة ونطلب منهم ابداء رأيهم فيها. ملاحظة: يساعدنا في تطبيق هذه الأساليب تكنولوجيا التعليم المتوفرة في جامعة قطر وكذلك عدد الطلبة في الصف .

## المحور الخامس: ربط المقرر بالجهات والهيئات والإدارات المعنية بمكافحة الفساد والاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

▶ الحرص على مد جسور التعاون بين جامعة قطر وبين الجهات والهيئات ذات العلاقة كالنيابة العامة ومركز حكم القانون وهيئة الرقابة الإدارية والشفافية وذلك من خلال الزيارات الميدانية او تدريب الطلبة او المشاركة في الفعاليات والمنتديات والمؤتمرات المعنية بهذا الشأن او الاستفادة من الخبرات المتوفرة لدى الطرفين فيتم استضافة الخبرات والكفاءات لإلقاء المحاضرات او عقد الندوات داخل الحرم الجامعي وبالمقابل يتم الاستفادة من الكفاءات المتوفرة في جامعة قطر لخدمة الجهات المعنية في مكافحة الفساد.

▶ يتم الاحتفال سنويا باليوم العالمي لمكافحة الفساد فيتم عقد الندوات وورش العمل والمحاكمات الصورية وغيرها من الأنشطة .

## المحور السادس: الجانب البحثي في مقرر مكافحة جرائم الفساد

- ▶ يحظى الجانب البحثي في مقرر مكافحة الفساد بأهمية خاصة وذلك من خلال خطة بحثية مدروسة ، حيث يتم تحديد طيف من المواضيع البحثية التي تخدم الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد .
- ▶ مثال على ذلك اعددنا قائمة بعناوين او إشكاليات بحثية تخدم جهود دولة قطر في مواثمة تشريعاتها الداخلية مع الاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد لسنة 2003 والتي صادق عليها دولة قطر في 2007، وتركنا الخيار للطلب لاختيار الموضوع الذي يرغب البحث فيه.
- ▶ مركز حكم القانون ومكافحة الفساد في دولة قطر قدم دعما كبيرا لبحوث الطلبة من خلال استعداد المركز لإصدار عدد خاص بأهم بحوث الطلبة في هذا المجال، وكذلك من خلال فسح المجال امام الطلبة للمشاركة ببحوثهم في جائزة سمو امير دولة قطر لمكافحة الفساد والتي تنظم سنويا تحت رعاية مركز حكم القانون ومكافحة الفساد.

## المحور السابع: إشكاليات تدريس المقرر

الإشكالية الأولى تكمُن في التساؤل التالي :

هل المقرر من المتطلبات العامة المفتوحة لجميع طلبة الجامعة بمختلف اختصاصاتهم ؟  
ام انه مقرر تخصص لطلبة كلية القانون حصرا؟

فاذا طرح هذا المقرر باعتباره متطلبا عاما من متطلبات الجامعة، عندها يبرز تحدي

يتمثل في ان جرائم الفساد تقع ضمن قانون العقوبات القسم الخاص او القوانين العقابية الخاصة الأخرى وهو ما يتطلب مستوى لدى الطالب يؤهله من فهم احكام هذه الجرائم ،  
وبعبارة أخرى يتوجب على الأقل ان يكون الطالب قد اجتاز مقرر قانون العقوبات القسم العام حتى يستطيع فهم احكام قانون العقوبات القسم الخاص.

اما اذا طرح المقرر باعتباره من متطلبات التخصص أي حصرا بطلبة كلية القانون، تسبب

ذلك في تحجيم الفائدة المرجوة من طرح المقرر وهو نشر ثقافة النزاهة والشفافية بين طلبة الجامعة كافة وعدم حصره بفئة معينة من الطلبة.

**الإشكالية الثانية** : تكمن في ضيق الوقت وتشعب وتعقد وانفتاح مواضيع مكافحة الفساد على العديد من العلوم ومجالات الحياة المختلفة مما يتوجب وضع خطة دراسية تراعي عامل الوقت وبنفس الوقت تراعي مخرجات المقرر من حيث المادة العلمية

## توصية

من خلال هذه المبادرة نتمنى ان يتم تبني التوصية التالية :

اعتماد نموذجين موحدين لمقرر مكافحة الفساد ، الأول نموذج عامة يتضمن المبادئ الأساسية لمكافحة الفساد وبيان أسبابه وانواعه وآثاره يتم تدريسه لطلبة الجامعات بشكل عام لإعلاء مبادئ النزاهة والشفافية في نفوس الطلبة، اما النموذج الثاني فيكون معمق ومتخصص في مكافحة جرائم الفساد يطرح لطلبة كليات القانون .

تم بعون الله